

سياسة التشغيل في الجزائر وبرامج الإدماج المهني في الفترة ما بين 1987 و 2010
*The employment policy in Algeria and the professional integration
programs between 1987 and 2010*

الدكتورة بلعجال فوزية

استاذة محاضرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس

fouzia.beladjal@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/20

تاريخ الاستلام: 2020/11/08

الملخص:

تسعى الجزائر على غرار بلدان العالم للتصدي لمشكلة البطالة في اوساط الشباب خاصة، ومن هذا المنطلق وضعت جملة من البرامج تهدف الى تسهيل عملية الدمج المهني للشباب في سوق العمل باعتبارهم قوة اقتصادية لا بد من استغلالها. برامج اعتمدتها الدولة وقد ساعدت في الادماج المهني للعديد من طالبي العمل، وتم تطويرها اعتمادا على تقييم نقائص البرامج القديمة، وساعدت على اعطاء صورة اوضح لسوق العمل الجزائرية ومختلف مكوناتها وطرق مكافحة افة البطالة والتقليل منها.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل، برامج الإدماج المهني، البطالة، الشباب، سوق العمل.

Abstract: Like many other countries, Algeria seeks to tackle the unemployment problem affecting youngsters, and has thus established a set of programs to facilitate their integration into the job market based on the belief that they represent an exploitable economic power.

These programs that the government initiated, and which helped many job seekers achieve professional integration, were developed based on the evaluation of the previous ones, which helped provide a better picture of the Algerian job market and its different components, as well as the various methods to fight unemployment and reduce it.

Keywords: employment policy; professional integration programs; unemployment; youngsters; job market.

المؤلف المرسل: بلعجال فوزية، الإيميل: fouzia.beladjal@univ-sba.dz

1. مقدمة:

ان وضع أي سياسة في مجال التشغيل يعتمد على تشخيص وضعية التشغيل وسوق العمل. وعلى هذا الأساس لا بد من توفير البيانات والاحصائيات الخاصة بالسكان والقوى العاملة، وذلك لأهمية العنصر البشري في عملية التخطيط وتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتظهر أهمية بيانات السكان والقوى العاملة من خلال توفير المعاملات والمؤشرات التي تعتبر الأساس لتخطيط السياسات ووضع التدابير اللازمة والضرورية لوضع الاستراتيجيات على المدى القصير، المتوسط والطويل بهدف توجيه السياسة العامة للدولة.

إن الوضعية الحالية التي تمر بها الجزائر في ظل التحولات العالمية والضغطات الديموغرافية تجعلها مجبرة على اتخاذ اجراءات و تدابير تسمح لها بتسيير مواردها البشرية، خاصة مع التوافد المتزايد لطالبي العمل لأول مرة دون تمكنها من حل مشكل البطالة بالنسبة للأجيال السابقة. من هذا المنطلق تأتي دراستنا لتجيب على الاشكال التالي: ما التدابير التي اتخذتها الجزائر للتصدي لمشكل البطالة بعد فشل سياسة المخططات المنتهجة منذ الاستقلال الى غاية 1987، في توفير مناصب العمل اللائقة لطالبي الشغل المتزايدة اعدادهم؟

- أهداف الدراسة: ابراز الدور الذي تلعبه برامج التشغيل في امتصاص البطالة وتسهيل عملية دمج الشباب طالبي العمل لأول مرة في سوق العمل. توضيح دور البرامج باعتبارها حلقة وصل بين البطالين وارباب العمل أي محاولة تقيص الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه.

تبيان دور البرامج في المتابعة وتسهيل عملية انشاء المؤسسات للشباب اصحاب المشاريع.

- اهمية الدراسة: لقد تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للسلطات العمومية لمواجهة تدهور سوق الشغل إثر المعطيات التي قدمها الإحصاء العام للسكن والإسكان سنة 1987، والتي بينت ارتفاع نسبة البطالة الى 21.5%. حيث تشكل غالبية البطالين طالبي العمل لأول مرة والذين يقل سنهم عن 30 سنة بنسبة 75.5%، ونتيجة ذلك أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لاحتواء الأزمة وزعت على مجموعة من البرامج الوطنية لترقية الشغل.

- **المناهج المتبعة:** ستعتمد دراستنا على المنهج الاحصائي والذي يعتبر من بين المناهج العلمية التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تهتم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية¹، فهو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وفي دراستنا سنعتمد على تحليل المعطيات الخاصة ببرامج سياسة التشغيل في الجزائر بعد ان اصبحت سياسة التشغيل مستقلة عن البرامج التنموية والمخططات السنوية بالاعتماد على المراسيم التنفيذية وقوانين الجريدة الرسمية و قوانين الهيئات الرسمية مدعمة ببعض الاحصائيات كحوصلة لنتائج تطبيق هذه البرامج.

المنهج الوصفي من بين المناهج التي استعملناها في دراستنا خاصة وانه يتم بوصف واقع التشغيل والسياسة المتبعة من الدولة على مر العقود الماضية للتصدي لشبح البطالة والتقليل من عدد الشباب البطال الذين في الوقت الذي يفترض ان يكونوا ضمن الطاقات النشطة في تطوير الاقتصاد لا تزال طاقاتهم معطلة نتيجة عدم توفر الفرص السانحة لتشغيلهم.

2. مفهوم سياسة سوق العمل:

إن سياسات التشغيل بشكل عام هي سياسات مكافحة للبطالة، وتصنف إلى فئتين: سياسات التشغيل النشطة وغير النشطة. تعتبر هذه السياسات أداة للتصدي للنقص في الوظائف. ومن بين أهدافها مواجهة البطالة في ظل التحديات الجديدة، والتي من أهمها الزيادة الديمغرافية. وتجد الجزائر نفسها مجبرة على إدماج الأعداد المتزايدة من الشباب الوافد لسوق العمل.

1.1. سياسة سوق العمل النشطة:(active)

تهدف سياسة التشغيل النشطة الى خلق وزيادة مناصب الشغل في القطاع العمومي عامة. ففي الجزائر تم انشاء ثلاث أجهزة عملية تهدف الى خلق نشاطات ودعم المبادرات المقاولاتية وهي كالتالي:
1- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"، تقدم الدعم لإنشاء نشاط للشباب عن طريق جهاز الموجه للشباب ذوي المشاريع وبالغين بين 19 و35 سنة.

¹ عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

2- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة FR , AED, CATI, CRE المخصص للبطالين البالغين بين 35 و 50 سنة الراغبين في انشاء مؤسساتهم.

3- جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"² المخصص لتحفيز التشغيل الذاتي والتطوير المهني.

بالإضافة الى دعم ترقية الشغل المأجور للشباب فقد تم وضع جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني "DAIP" والذي يهدف الى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة والمُسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM"، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، إلى جانب رفع النسبة السنوية للتوظيف المستمر من 12 الى 33%. فهذا البرنامج يولي اهتماما خاصا لحاملي الشهادات بدون وظيفة، كما أن هذا الجهاز يتضمن ثلاث انواع من العقود سوف نتطرق اليها لاحقا. اضافة لما سبق هناك جملة من الإجراءات المتخذة في هذا الصدد تهدف الى تحفيز المؤسسات على استقطاب ايدي عاملة جديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحسين أداء سوق العمل بتحسين الاتصال بين عروض و طلبات العمل، بتقديم المشورة إلى العاطلين عن العمل. وذلك من خلال مكاتب مديرية النشاط الاجتماعي "DAS" او عبر "SOEMO".

- إنشاء جملة من المهن والوظائف بواسطة البرامج "IAIG"، "ESIL"، "TUP/HIMO" وعقود ما قبل التشغيل.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار الذي تنفذه وكالة "APSI" والتقليل من المهام الاجتماعية لتوظيف طالبي العمل لأول مرة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تشجيع المؤسسات على التوظيف و ترقية العمالة من خلال مزايا ممنوحة لأرباب العمل الذين يوظفون الباحثين عن العمل³ والتي نوجزها فيما يلي:

² أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في : 22 جانفي 2004. يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. جريدة رسمية عدد 06، الصادرة في 25 يناير 2004، ص 08.

- خصم جزء من مصاريف الإدارة الخاصة بالضمان الاجتماعي كحد أقصى لمدة 3 سنوات لصالح أرباب العمل الذين يقومون بتوظيف الباحثين عن العمل.
- دعم الدولة⁴ لحصة أرباب العمل (المستخدمين) من الضمان الاجتماعي للعمال والمقدرة ب 7% من مبلغ الأجر الإجمالي أو الحد من تكاليف اليد العاملة بالتخفيف أو الإعفاء من الضرائب.
- التخفيض في نصيب الاشتراكات المقررة فيما يتعلق بغير الاجراء إلى 10% ونسبة المساهمة لحصة صاحب العمل من الضمان الاجتماعي للموظفين العاملين ب 7% لفائدة المدربين والحرفيين الذين يقومون بتوظيف الشباب المدمجين في نهاية فترة توظيف في برنامج "CFI".
- منحة شهرية للاستخدام 1000 دج لصالح صاحب العمل⁵ نتيجة الإجراء بهدف توظيف طالب للعمل "CID".

الجدول رقم 01 : سياسة العمل النشطة وخلق مناصب الشغل.

السنوات	مناصب العمل المؤقتة (ESIL, IAIG, CPE, TUP-HIMO)	خلق نشاطات عن طريق المؤسسات المصغرة والقروض المصغرة	المجموع
2000	220013	29 831	249 844
2001	241787	27 854	269 641
2002	251 355	43 157	294512
2003	264463	14 771	279 234
2004	320 580	19 077	339 657

³ القانون رقم 21-06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 الخاص بإجراءات تحفيز ودعم ترقية التشغيل. الجريدة الرسمية العدد 80 الصادر في 11 ديسمبر 2006 ص 04.

⁴ المادة 60 و 61 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 42، في 27 جويلية 2008، ص 16.

⁵ المادة 11 من القانون رقم 21-06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 الخاص بإجراءات تحفيز و دعم ترقية التشغيل.

338634	35 292	303 342	2005
--------	--------	---------	------

المصدر:

- Rafik BOUKLIA-HASSANE, Fatiha TALAHITE, Marché du Travail, Régulation et Croissance économique en Algérie, Revue tiers monde N° 194, avril-juin 2008 - p. 1-25

• يتلقى صاحب العمل خصم⁶ "الفرق معتمد من قبل ميزانية الدولة" خلال مدة لا تزيد عن 3 سنوات من 20 % لكل توظيف على الأقل لمدة سنة و 28 % لكل توظيف لطالبي العمل لأول مرة لمدة سنة على الأقل و 36 % لكل توظيف في منطقة الجنوب و الهضاب العليا على الأقل لمدة سنة، بالإضافة إلى المزايا المنصوص عليها⁷.

• تمديد لخمس (05) سنوات فترة الإعفاء⁸ من الضريبة على ارباح الشركات "IBS" المتعلقة بتطوير الاستثمار لصالح المستثمرين. والتخفيض في الضريبة على الدخل الاجمالي "IRG" او الضريبة على ارباح المؤسسات "IBS" لمدة اربع سنوات⁹.

• مساعدة العاطلين عن العمل ببدء أعمالهم التجارية و انشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال تمديد فترة الإعفاء¹⁰ الى سنتين للضريبة العامة على الدخل "IRG" لصالح المؤسسات الصغيرة التابعة للصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب "FNSEJ" ، والتي تتعهد بتوظيف على الاقل خمسة (05) العاملين إلى اجل غير محدد "CID".

• زيادة في المخصصات المالية لصندوق الضمان ANSEJ وذلك من 20 الى 40 مليار دج¹¹.

• تشجيع البحث عن التكوين: لتشجيع طالبي العمل لأول مرة على اكتساب تأهيل في المهن المفقودة او التخصصات التي تعرف عجزا في سوق العمل. تعزيز التدريب المهني والتكفل بنشاطات

⁶ المادة 106 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية رقم 44، في 26 جويلية 2009، ص 19.

⁷ القانون رقم 21-06 المؤرخ في 11/12/2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل.

⁸ المادة 35 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية رقم 44، في 26 جويلية 2009، ص 09.

⁹ المادة 59 من قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية العدد 85 الصادر في 27 ديسمبر 2006، ص 20.

¹⁰ المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية رقم 44، في 26 جويلية 2009، ص 04.

¹¹ المادة 101 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية رقم 44، في 26 جويلية 2009، ص 21.

التكوين التأهيلي وتحسين المستوى من أجل تكييف العمل مع التغيرات التكنولوجية وإعادة التدوير والتدريب. وإعفاء التقييم العام للضمان الاجتماعي بالنسبة للعاملين في مجال التدريب أو التطوير¹².

• تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل .

2.2. سياسة سوق العمل غير النشطة: (passive) أما عن سياسة التشغيل غير النشطة فهي عبارة عن سياسات واجراءات بعيدة المدى من خلال تنظيم سوق العمل. فهي تسعى الى جعل البطالة محتملة والتقليل من المجتمع النشط البطال من خلال اتخاذ بعض التدابير مثل:

- منح معونات للعاطلين عن العمل (كمنحة التأمين عن البطالة "CNAC")¹³.
- اتخاذ تدابير لتقديم المساعدة والدعم للعودة إلى العمل وإيجاد أنشطة. هذه المهام معتمدة من خلال مراكز البحوث المتعلقة بالعمالة "CRE"، مراكز المساعدة على العمل المستقل "CATI". وتنظيم دورات التكوين والتدريب لتقديم المعونة إلى الشركات التي تعاني من صعوبات (AED). - تشجيع التقاعد المبكر¹⁴، وخفض سن التقاعد .

3. برامج سياسة التشغيل في الجزائر:

1.3. برنامج تشغيل الشباب 1987 "PEJ": تشغيل مؤقت عن طريق إنشاء مناصب شغل، يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية "FCCC" مع تلقيها معونات مالية من صندوق

¹² قانون رقم 06-21 مؤرخ في 11 ديسمبر 2006 يتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل. المادة 12 الجريدة الرسمية رقم 80 الصادرة في 11 ديسمبر 2006، ص 06.

¹³ المرسوم رقم 94-11 الصادر في 26 ماي 1994. الذي يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية. الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 01 جوان 1994، ص 03.

¹⁴ المرسوم التشريعي رقم 94-10 المؤرخ في 26 ماي 1994 المنشأ للتقاعد المسبق، الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 01 جوان 1994.

المساعدة على تشغيل الشباب "FAEJ". يعتبر أول برنامج مستقل لتشغيل الشباب¹⁵. ولقد تم تعويضه سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم التشغيل.

2.3. برنامج الإدماج المهني للشباب "DIPJ": تم تعديل البرنامج السابق في ديسمبر 1989 من خلال جلسات وطنية تهتم بطريقة إدماج الشباب بإعطاء أهمية أكبر للأعمال المنتجة والدائمة. وتفضيل الإدماج عن طريق التكوين¹⁶. ومن أهم أهدافه تشجيع الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 - 27 سنة على إنشاء التعاونيات وخلق مناصب شغل بأنفسهم من خلال الخاصة بالشباب¹⁷. يضم هذا البرنامج ما يلي:

✓ التشغيل المأجور بمبادرة محلية " ESIL " 1990: تتولى المؤسسات المحلية والإدارات من جانب عرض مناصب العمل مقابل تلقيها معونة مالية. يقوم البرنامج على تشغيل الشباب بصورة مؤقتة لفترة بين 6 أشهر و 12 شهرا بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية. حيث بلغ عدد المستفيدين سنة 1997، 160.185 استفاد 8.300 منهم من مناصب عمل دائمة¹⁸.
الجدول رقم 02: عدد المدمجين حسب برنامج التشغيل "DIPJ" (1990-1994) " ESIL ".

السنوات	1990/91	1992	1993	1994	1990/94
الادماج عبر برنامج ESIL	69.927	64.719	81.775	115.582	332.003
منصب شبه دائم	41.385	31.310	40.176	47.105	159.975

¹⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول أجهزة التشغيل، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان 2002، ص. 92.

¹⁶ المرسوم التنفيذي رقم 90-143، المؤرخ في 22 ماي 1990، المعدل والمتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب والمحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية العدد 21، المؤرخة في 23 ماي 1990، ص. 702.

¹⁷ مصطفى راجعي، "الشباب والإدماج المهني والاقتصادي في الجزائر 1988-1996"، مجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد الأول، 2005، ص 44.

¹⁸ Rapport du CNES, portant sur Evaluation des dispositifs d'emploi 2002, <http://www.cnes.dz>

11.002	3.206	2.173	2.789	20834	منصب دائم
--------	-------	-------	-------	-------	-----------

المصدر: Rapport du CNES, 2002

في الفترة الممتدة من 1997-2000، انخفاض الادمج بنسبة 9.8 % سنويا، ارتفاع نسبة الاناث في عدد المناصب المدمجة من 29.9 % سنة 1997 الى 41 % سنة 1999 ثم 37.8 % سنة 2001¹⁹.

الجدول رقم 03: عدد المدمجين حسب برنامج التشغيل " ESIL " و نسبة التمويل.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001
مجموع الادمج (بالآلاف) عبر برنامج ESIL	181,2	152,9	158	145,4	178
نسبة الاناث المدمجة %	29,9	34,8	41	39,1	37,8
التمويل (بالمليارات دج)	2,6	2,3	2,4	2	2,4

المصدر: Rapport du CNES, 2002

- المساعدة في إنشاء أنشطة: على أساس المشاريع المقترحة من الشباب في الشكل القانوني كتعاونية فردية أو جماعية.

- التدريب: لأصحاب النشاطات أو المشاريع المقترحة لمدة 6 أشهر في مؤسسات التدريب المتخصصة. ويركز هذا التدريب على كيفية وشروط تشغيل المشروع المقترح.

منحة النشاطات ذات المنفعة العامة " IAIG ": هذا البرنامج موجه للأفراد في سن العمل بدون دخل يلتمسون بأنفسهم الاندماج في هذه النشاطات على مستوى مجموعة من الورشات ويشاركون فيها بصفة فعلية. تتولي ADS تسيير البرنامج الذي يندرج تحت الشبكة الاجتماعية.

✓ الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:

"TUPHIMO" اسند تسيير هذا البرنامج إلى وكالة التنمية الاجتماعية " ADS " دخل حيز التنفيذ سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف البنك العالمي و هو موجه إلى الشباب الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة و أيضا إلى الإطارات التي شملتهم إجراءات تخفيض العمال.

¹⁹Rapport du CNES, op. cit.

البرنامج ممول من طرف " FNSEJ " ومسير من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ ". هو عبارة عن عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلدية²⁰.

3.3. عقود ما قبل التشغيل أو التشغيل المسبق²¹: " CPE " هذا النوع من العقود

مسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية " ADS " والوكالة الوطنية للتشغيل " DAS " ، تخص الشباب طالبي العمل لأول مرة دون أي خبرة مهنية وحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين وخريجو المعاهد الوطنية للتكوين في وضعية بطالة وتتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة، ويتم توظيفهم في القطاعات العمومية والخاصة.

إن تمويل هذا البرنامج مضمون من طرف " FNSEJ " ²² ، حيث أصبح يسمى منحة إدماج حاملي الشهادات PID يوجه البرنامج لمكافحة بطالة في اواسط الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني ²³ .

جدول رقم 04: تطور عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل " CPE ".

السنوات		السداسي 02 1998		1999		2000		2001		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%

²⁰ مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 281.

²¹ مرسوم تنفيذي رقم 102-04 المؤرخ في 2004/04/01 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 402-98 المؤرخ في 1998/12/02 و المتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين الجريدة الرسمية عدد 20، الصادرة في 04 ابريل 2004 ص 32.

²² المرسوم التنفيذي رقم 295-96 في 8 سبتمبر 1996. المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. الجريدة الرسمية عدد 49، لسنة 2004، ص 24.

²³ المرسوم التنفيذي رقم 402-98 المؤرخ في 1998-12-02، المتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية عدد 91 لسنة 1998، ص

عدد المسجلين	45.228	31,5	25.606	17,8	32.323	22,5	40.538	28,2	143.695	100
--------------	--------	------	--------	------	--------	------	--------	------	---------	-----

المصدر: ANEM/février 2002

يهدف هذا الجهاز بالتكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع مبادرة إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل خاصة من من تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة²⁴.
الجدول رقم 05: عدد المدمجين حسب برنامج التشغيل " DIPJ " (1990-1994).

الادماج عبر:	1990-91	1992	1993	1994	المجموع
التكوين والتدريب	6550	7339	2291	2462	18642
إنشاء الأنشطة والمشاريع	4145	790	1342	1363	7640
أنواع أخرى من التدريبات	2405	6549	949	1099	11002

المصدر: Rapport du CNES, 2002

4.3. جهاز دعم الإدماج المهني: جهاز يتكفل بالتشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني الذي أستحدث سنة 2008²⁵. هذا الجهاز يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، ويخضع للتسيير من الوكالة الوطنية للتشغيل " ANEM " بالتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل. يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج²⁶:
➤ عقود إدماج حاملي الشهادات "CID" موجهة لخريجي التعليم العالي وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

²⁴ منشور رقم 08 مؤرخ في 20 جوان 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

²⁵ المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية الصادرة في 30 أبريل 2008، عدد 22، ص 19.

²⁶ Mohammed GAID, Impact de la Transition Démographique sur le Marché du Travail. Etat des Lieux et Perspective à l'Horizon 2045 cas de l'ALGERIE. doctorat en Economie et Statistique Appliquée, École Nationale Supérieure de Statistiques et de l'Économie Appliquée. 2010/2011. p.107, 2011.

➤ عقود الإدماج المهني "CIP" موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكويننا تمهينيا.

➤ عقود تكوين/ إدماج "CFI" موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

ومن المزايا التي يقدمها هذا البرنامج هو عقد تكوين تشغيل: CFE وهي عقود موجهة للمدمجين في اطار عقود الادماج المهني سابقة الذكر، حيث يمكنهم الاستفادة من تكوين لمدة اقصاها 06 اشهر ومن تمويل بنسبة 60٪ من التكلفة الكلية للتكوين²⁷.

5.3. التنمية المحلية "DC": بدأ العمل بهذا البرنامج في عام 1998 و هو يهدف إلى خلق فرص العمل وتحسينها، من خلال الترويج لمشاريع البنية التحتية الأساسية الخاصة بظروف المعيشة للسكان الذين يعيشون في اماكن غير مجهزة، كما أن تنفيذ هذه المشاريع يتم بتعاون المستفيدين او اصحاب المشاريع في إطار منظمة تسمى "المجتمع" تحت وصاية البلدية. يساهم المستفيدون أيضا في تمويل المشاريع بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 25% من التكلفة الإجمالية في شكل المساهمات الشخصية من تمويل، مواد البناء واليد العاملة.

6.3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC": آلية عمل لمساعدة الشركات التي تعاني من صعوبة، أنشئت سنة 1995 لدعم آلاف العمال المسرحين بداية من 1994 بتقديم تأمينات البطالة. على الرغم من أنها جزء من الالتزامات التي تتحملها لجنة التنسيق الوطنية²⁸، خاصة وان مهمة CNAC تحددت اساسا في وضع برنامج تعويض. وبعد سنوات وضعت برامج اخرى بهدف ترقية التشغيل والمساعدة على اعادة ادماج العاطلين عن العمل²⁹.

7.3. مراكز البحوث المتعلقة بالعمالة "CRE": انشئ البرنامج عام 1998 لمساعدة البطالين لتعلم طرق البحث على عمل. و تهدف هذه المراكز الى تمكين المرشحين عن طريق وضع

²⁷ <http://www.anem.dz/ar/pages/dispositifs-ar.html> consulté le 23/10/2020

²⁸ المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 المتعلق بالقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة. الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة في 07 جوان 1994، ص 6-7.

²⁹ Rapport du CNES, 2002, op.cit.

تحت تصرفهم فريقا من المستشارين يوظفونهم في عملية البحث عن الوظيفة. هذا التأطير يسمح بتعليم تقنيات البحث عن وظيفة. و توفر المراكز الموارد المادية التي تسهل عملهم والوثائق المتعلقة بالمعلومات المختلفة عن سوق العمل و فرص العمل.

8.3 مراكز المساعدة على العمل المستقل "CATI": تعتبر تدبير للمستفيدين

الذين يرغبون في إنشاء اعمال خاصة بهم. وتوفر هذه المراكز فريق متعدد التخصصات من المستشارين ومرشدي استشارات الخدمات التي تساعدكم على بدء فكرة المشروع و بناءه، وتقديم دراسة تقنية واقتصادية تسمح باستمراره على المدى البعيد. حيث استفاد 5500 شخص من التكوين الذي سمح بإعادة ادماج نسبة ما بين 20% و 25%. بالنسبة لبرنامج "CATI" و اكثر من 1500 مساهم بالمشاريع استفاد من الخدمات المقترحة من لجنة التنسيق الوطنية لجهاز "CNAC"، حيث ان 1441 مشروع يدار من قبل المستشارين بما في ذلك 160 بدأو النشاط و 270 في مرحلة تمهيدية لبدء النشاط، و 1099 مسجلين في مشاريع القروض المصغرة.

9.3 تحويل التكوين³⁰: وضعت على أساس الدراسات الخاصة بالعاطلين عن العمل

المستفيدين من التأمين ضد البطالة، حيث أن العمليات التجريبية الأولى له بدأت في ديسمبر 1998 ونظمت مع إدارة التدريب المهني و ذلك في مجموعة من التخصصات المختارة. التعليم عن بعد شكل ايضا مسار آخر لتمكين المستفيدين من الحصول على التكوين مع وجود الوقت للبحث عن شغل.

10.3 برنامج المساعدة للمؤسسات ذات صعوبات "AED": اعتبرت هذه

المساعدة كإجراء "وقائي" لحماية العمالة. فهي مشروطة بضرورة المحافظة على العمالة وتكيف المؤسسة مع بيئتها. وعليه تم تقييم التمويل اللازم لتنفيذ المشروع وابدأ به. يهدف البرنامج الى الحفاظ على المؤسسات للحفاظ على العمالة في ظل التحول الى اقتصاد السوق. كما يُمكن المشروع من اعادة "هيكلية" مبنية على أسس وملامح تتوافق مع البيئة الحالية. و قد أظهر المجلس

³⁰ La formation de reconversion.

الوطني "CNPE" مصلحة معينة لهذا التدبير واكد على تعزيز الاتفاقيات مع لجان التنسيق الوطنية "CNAC" لتحقيق ذلك.

11.3. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار "ANDI" سابقا "APSI": نتيجة الاصلاحات التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات والتطورات التي حدثت في وتيرة الاستثمارات كان لابد من التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، انشأت وكالة تطوير ودعم الاستثمار "APSI" من 1993 الى غاية 2001 ثم اصبحت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار "ANDI" تعتبر مؤسسة حكومية تهدف الى تيسير وتشجيع و مرافقة الاستثمار³¹. بعد إنشاء الوكالة "APSI" وفي انتظار انشاء الممثلين الإقليميين على مستوى كل ولاية من الولايات، تم وضع جهاز "CALPI" لمساعدة وتيسير الحصول على قطع الاراضي اللازمة لإنشاء المشاريع. تم انشاء³² هذا الجهاز للتقليل من المعوقات التي تواجه المستثمرين خصوصا الشباب منهم و ذلك من خلال مساعدتهم للحصول على قطعة الارض المناسبة لإنجاز المشروع.

هناك برامج تم وضعها بهدف تشجيع الاستثمار وبالتالي توفير مشاريع تساعد على خلق مناصب عمل وامتصاص البطالة، هذه المشاريع المصغرة تمويل بصفة القرض الحسن من طرف هيئات حكومية "ANSEJ" أو شبه حكومية كصندوق الزكاة و هذا التمويل بدون فائدة.

12.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM": سنة 1999 تمت ترتيبات مهنية تهدف لإدماج الشباب و ذلك بمساعدتهم للحصول على قرض مصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين كالحصول على مجموعة من الوسائل قابلة للتسديد في فترة

³¹ El Hadi MAKBOUL, Investissement Local & Approche Territoriale, ANIREF, Bejaia 20 novembre 2011. CENEAP, p 8.

³² مرسوم تشريعي رقم 93 - 12 مؤرخ في 05 اكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 64 الصادرة في 10 اكتوبر 1993. ص 03.

صغيرة، تكون خدماتية أو حرفية أو ذات نشاط إنتاجي أو تجاري تحت إشراف الوكالة³³ التي أنشأت سنة 2004. هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي، لهذا الغرض فهي موجهة إلى الأفراد غير مؤهلين للاستفادة من القرض البنكي³⁴. يعتبر كبرنامج لترقية الشغل خاصة بالنسبة للفئات التي ليس لديها مؤهلات³⁵. ما بين سنة 1990 وسنة 1994 تم انجاز 19000 مؤسسة، منها 66% جماعية، و34% فردية، تتوزع إلى 71% في الخدمات والتجارة، و17.9% للأعمال الحرفية والزراعة و11.1% بالنسبة للبناء والاشغال العمومية، أما بالنسبة للإدماج النسوي فبلغ 7460 منصب تتمركز غالبيتها أي 98% في الخدمات والتجارة والحرف³⁶.

13.3. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ": من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في برنامج DIPJ، ولدت فكرة نموذج جديد لخلق الأنشطة من خلال جهاز جديد أكثر كفاءة وأكثر ملائمة لاقتصاد البلاد في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. وهكذا دخل البرنامج حيز التنفيذ منذ النصف الثاني من سنة 1997، أين تم تأطيره من طرف هيئة متخصصة تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"³⁷ وهي الهيئة التي تسهر على توجيهه و تسييره، كما أن هذا الجهاز يسمح بتمويل المؤسسات الصغيرة (يقل عدد العاملين عن 10 عمال)³⁸.

³³ المرسوم التنفيذي رقم 14-04 في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية عدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص 08.

³⁴ <http://www.angem.dz> consulté le 06/06/2018

³⁵ Recueil des textes régissant les programmes sociaux gèrent par l'ADS – Edition juin 2001.

³⁶ Rapport du CNES, 2002, op.cit

³⁷ القانون التوجيهي رقم: 01 – 18 المؤرخ في: 2001/12/12 و المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية عدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ص 04.

³⁸ Rapport du CNES, 2002, op.cit.

14.3. صندوق الزكاة: هيئة شبه حكومية و مؤسسة دينية اجتماعية انشأ سنة 2003 تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم تعميمه على كافة التراب الوطني و ذلك سنة 2004. جدول رقم 06: عدد المستفيدين من القروض الحسنة من صندوق الزكاة.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع المفتوحة	256	466	857	1147	800	1400	3000

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية www.mawakf-dz.org

ويتم الحصول على تمويله من الزكاة على أن لا يتم صرفها إلا من خلال محضر مداولات، تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة. اضافة الى الدور الاساسي لصندوق الزكاة فانه يقوم ايضا بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، عن طريق توكيل بنك البركة في مجال استثمار اموال الزكاة و دعم مشاريع تشغيل الشباب، كما أن نسبة القرض تكون بمبالغ صغيرة ويتوجب تسديد المبلغ شهريا في مدة لا تتعدى 36 شهرا .

4. الخاتمة:

ان النمو الديمغرافي السريع الذي عرفته الجزائر غداة الاستقلال ادى الى تزايد أعداد الوافدين الى سوق العمل، مما نتج عنه زيادة الضغط على الطلب الاجتماعي ولاسيما في مجال التشغيل. فانتهجت الدولة سياسة الاقتصاد الموجه (نظام التخطيط) بالتحديد بداية من سنة 1967 والذي تهدف من خلاله المؤسسات العمومية الى تنمية الاقتصاد الوطني، واعتبر التشغيل كمؤشر يدل على مدى فعالية سياسة الدولة باعتباره المحرك لعملية التنمية من خلال استغلال الأيدي العاملة داخل المجتمع، فقد اسس الديوان الوطني لليد العاملة بداية من 1962 حيث تولى مسؤولية تسيير مختلف آليات التشغيل والدي غيرت تسميته الى الوكالة الوطنية للتشغيل في سنة 1990. لكن مع الضغوطات السكانية والازمات الاقتصادية خاصة مع انهيار سعر البترول بداية من سنة 1983، زادت نسب البطالة في اواسط الشباب واصبح من الضروري وضع سياسة واضحة المعالم في مجال التشغيل للتصدي للمشكلة والتخفيف من حدتها. فكانت بداية وضع البرامج التي تسهل عملية اندماج الشباب في سوق العمل كبرنامج "PEJ" سنة 1987، وبرنامج "DIPJ" سنة

1989، وبرنامج ESIL " سنة 1990، وتم تغير تسمية الديوان الوطني للتشغيل في نفس السنة الى الوكالة الوطنية للتشغيل، وبرنامج " IAIG " وبرنامج TUPHIMO ". اما عن الوكالة الوطنية للتشغيل ومع التسمية الجديدة في 1990 الى " ANEM " تم ادراج برنامج عقود ما قبل التشغيل خاص لإدماج الشباب حاملي الشهادات وطالبي العمل لأول مرة ، ليتحول البرنامج لاحقا سنة 2006 الى جهاز الادماج المهني للشباب وتحول عقود CPE الى صيغة جديدة هي عقود العمل المدعم CTA يسيره جهاز المساعدة على الادماج المهني بداية من سنة 1996. برامج تسير من قبل اجهزة الدولة إما الجماعات المحلية او وكالة التنمية الاجتماعية او غيرها ونتيجة تسجيل بعض النقائص خاصة في تحقيق الاهداف المرجوة تم التفكير في صيغ اخرى. وعليه في سنة 1995 تم انشاء جهاز " CNAC " الذي جاء لدعم العمال المسرحين من المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من صعوبات او اعلنت افلاسها مع انشاء في نفس الفترة برنامج " AED " لمساعدة المؤسسات على التكيف مع ظروف التحول الى الاقتصاد الحر. وتم انشاء وكالة خاصة لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ " سنة 1996 لمساعدتهم على بدا مشاريعهم الخاصة بتوفير التمويل. مع كل المحاولات والبرامج المنشأة الا ان معدلات البطالة بقيت في تصاعد مستمر واصبح سوق العمل يعاني من مشاكل عديدة اهمها ارتفاع نسبة البطالين خاصة ذوي الشهادات الجامعية وصعوبة ادماجهم في الحياة المهنية. وفي سنة 1999 تمت ترتيبات مهنية تهدف لإدماج الشباب بإنشاء وكالة " ANGEM " سنة 2004 عبر منحهم قروض مصغرة. انشأت ايضا وكالة تطوير APSI " سنة 1993 ثم اصبحت وكالة " ANDI " بداية من 2001 تسير جهاز " CALPI " لمساعدة و تيسير الحصول على قطع الاراضي اللازمة لإنشاء المشاريع. هناك ايضا مشروع صندوق الزكاة والذي يعتبر بدوره برنامج سعت من خلاله الجزائر الى تمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن. ولم تتوقف الصيغ ولا البرامج التي تسعى من خلالها الجزائر الى امتصاص البطالة في اواسط الشباب باعتبارهم قوة اقتصادية لا بد من استغلالها خاصة وان نسبة لا يستهان بها في الوقت الذي يفترض ان تكون تشكل قوة عمل لا تزال عاطلة وفي الوقت الذي يجب ان تكون هذه الايدي معيلة لا تزال معالة. ولكن رغم ذلك نشيد بالبرامج التي انشأت فقد تمكنت من ادماج

العديد من الشباب وان لم تتمكن من التصدي الى مشكل البطالة بصفة نهائية على الاقل ساهمت في امتصاص اعداد مهمة من البطالين وتكون بذلك قد ساهمت ولو بجزء في التقليل من حدة الظاهرة.

5. قائمة المراجع:

اولا: المؤلفات باللغة العربية:

- عبد الناصر جندلي، "تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005،
- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية". دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن. 2008.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

2. المقالات:

- مصطفى راجعي، "الشباب والإدماج المهني والاقتصادي في الجزائر 1988-1996"، مجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، العدد الاول، 2005.

3. المداخلات:

- سليمان ناصر، عواطف محسن، "تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن"، جامعة ورقلة. بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مال اسلامي شامل، تحت عنوان: "تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر"، ايام 09-10-11 اكتوبر 2011، الخرطوم، السودان.

4. مواقع الانترنت:

- موقع وزارة الشؤون الدينية والاداريات الجزائرية www.mawakf-dz.org (اطلع عليه يوم 07/08/2012).

- ANGEM": <http://www.angem.dz> consulté le 07/06/2018.
- ANEM/février 2002 <http://www.anem.dz> consulté le 06/11/2019.

- *Rapport du CNES, portant sur Evaluation des dispositifs d'emploi 2002*, <http://www.cnes.dz> : consulté le 08/05/2012.

ثانيا : المؤلفات باللغة الأجنبية

- Rafik BOUKLIA-HASSANE, Fatiha TALAHITE, *Marché du Travail, Régulation et Croissance économique en Algérie*, Revue tiers monde N° 194, avril-juin 2008. p. 1-25.
- El Hadi MAKBOUL, *Investissement Local & Approche Territoriale*, ANIREF, Bejaia 20 novembre 2011. CENEAP .

Thèse :

- Mohammed GAID, *Impact de la Transition Démographique sur le Marché du Travail. Etat des Lieux et Perspective à l'Horizon 2045 cas de l'ALGERIE*. Doctorat en Economie et Statistique Appliquée, École Nationale Supérieure de Statistiques et de l'Économie Appliquée. Algérie. 2010/2011.